من العام ١٩٨١، مناورات مصرية ـ اميركية مشتركة، في صحراء مصر، تهدف، كما أعلن رئيس الاركان المصري، الى «دراسة طبيعة الارض بالمنطقة، والاحوال الجوية السائدة، التي هي اقرب ما تكون الى طبيعة المناطق في شبه الجزيرة العربية والخليج، التي قد تلجأ القوات الاميركية الى العمل فيها»(٦٥).

وعلى هذا، فمن الطبيعي، أيضاً، ان تكون الولايات المتحدة قد وزّعت الادوار السياسية والعسكرية بين مصر واسرائيل، آخذة بعين الاعتبار انتماء مصر الى الوطن العربي، وقدرة اسرائيل العسكرية، من أجل «حماية مصالحها النفطية»، مع التركيز على الاهمية الخاصة لدور اسرائيل، نظراً الى التحالف العضوي فيما بينهما(٦٦).

ولنا ان نلاحظ، نتيجة الصعوبات والعراقيل التي تواجهها الولايات المتحدة في مساعيها الى تركيز اسلحة واعتدة تركيزاً مسبقاً، والى الحصول على التسهيلات المطلوبة في الجزيرة وما حولها، ان الدول التي عقدت الولايات المتحدة معها اتفاقيات تسهيلات عسكرية (الصومال وكينيا وسلطنة عمان)، ليس فيها سوى وجود عسكري اميركي جد محدود، وان التسهيلات مغلّفة باساليب تبعدها من العلن قدر الامكان.

وأشار تقرير اعدته لجنة اوفدها الكونغرس الاميركي الى المنطقة الى ان دول الخليج «تقر بالحاجة الى الوجود العسكري المكثف في المنطقة، الا انها ترغب في ان يكون هذا الوجود خارج حدودها. وفي الاماكن التي للولايات المتحدة وجود فيها الآن (١٩٨١)، يصر زعماء الخليج على ان يكون هذا الوجود دون اعلان، وبشكل محدود، ومؤقت، وغير ظاهر»(٦٧).

ونظراً الى ان التسهيلات لا تفي بحاجة الاستراتيجية الجزيرية الاميركية، اضطرت الولايات المتحدة الى بناء استراتيجيتها على امكانات بديلة، منها: ١ ـ حث الحلفاء على ان يتحملوا مسؤوليات جديدة في أوروبا وآسيا، لتستطيع الولايات المتحدة تحرير بعض قواتها واسلحتها من تلك المسؤوليات، واستخدامها في اطار استراتيجيتها في الجزيرة؛ ٢ ـ مساعدة الدول الصديقة في الجزيرة على تطوير قدراتها العسكرية، لتستطيع، في اطار عمل جماعي، تحمّل، أو اعاقة، هجوم على احداها، أو منابع النفط؛ ٣ ـ الاعتماد على شبكة تضم تركيا ومصر واسرائيل، ليكون لها دورها في الاستراتيجية الجزيرية الاميركية. ويمكن الاستفادة من هذه الشبكة لتوضيع مدرعات ومعدات ثقيلة توضيعاً مسبقاً؛ ٤ ـ استغلال ظروف الحرب العراقية ـ الايرانية، وافرازاتها، من أجل توفير اسباب التدخل العسكري، وما يتطلبه هذا التدخل من تسهيلات ضرورية.

---

(١) Tucker, Robert W.; "The Purposes of American Power", *Foreign Affairs*, Winter 1980/1981, pp. 224 - 272.

(٢) Peterson, J. E.; *Defending Arabia*, London and Sydney: Croom Helm, 1986, p. 111.

(٣) د. زهير شكر، **السياسة الاميركية في الخليج**، بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢، ص ٤٥.

(٤) في احصاء حديث، وردت المعلومات التالية عن الخليج العربي: فيه ٦٠ بالمئة من الاحتياط النفطي في العالم؛ ثلاثة أرباع النفط العربي المصدر تمر عبر مضيق هرمز، وهو ما يشكل ١٢ بالمئة من الاستهلاك العالمي؛ تستورد الولايات المتحدة من الخليج ١٥ بالمئة من حاجتها النفطية؛ تستورد الجهات التالية النسب المذكورة حذاءها من الخليج من حاجتها النفطية: اوروبا الغربية ـ ٥٠ بالمئة، استراليا ـ ٦٠ بالمئة، معظم الدول الافريقية ـ ٨٠ بالمئة، اليابان ـ ٩٠